

أخلاقيات المياه في القانون والشريعة الإسلامية

أ/هزري عبد الرحمان

كلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة الجلفة.

مقدمة:

إن الناظر في هدي الإسلام يدرك مدى الاهتمام الكبير الذي أولته الشريعة الإسلامية للماء والمحافظة عليه، ويعلم علم اليقين أهمية التوجيهات العظيمة التي تلزم المسلم بتقدير نعمة الماء وحسن استعماله، مما يعبر عن سبق الشريعة الإسلامية وريادتها في إرساء مبادئ وأسس أخلاقيات المياه، وأهمية التطبيقات العملية في ميدان العبادات والمعاملات، ولا شك أن الآيات القرآنية والأحاديث النبوية لا تحصى كثرة في الإشادة بنعمة الماء والحث على المحافظة عليها وترشيد استعمالها.

لقد طرأ تغير كبير في العقدين الماضيين في النظرة إلى المياه وأساليب تسييرها، وأحدثت المؤتمرات الحديثة نقلة نوعية في الأفكار والقيم المتعلقة بالماء، وتطورا في التشريعات المتعلقة بالمياه سواء على المستوى الوطني أو على المستوى الدولي، وكثر النقاش حول الكثير من المفاهيم الحديثة مثل حق المياه الصالحة للشرب والصرف الصحي، والإدارة المتكاملة للموارد المائية، وأخلاقيات استخدام المياه التي أخذت حيزا كبيرا من أعمال المنظمات والجمعيات والمؤتمرات المهتمة بمسائل استخدام الموارد المائية. ففي أعقاب انعقاد المنتدى العالمي للمياه في مراكش عام 1997 تم طرح مصطلح أخلاقيات المياه كأحد أهم القضايا المؤثرة في الخدمات المائية على المستوى العالمي خلال المرحلة المقبلة، مع التنبيه على ضرورة وضع أسس ومبادئ لأخلاقيات المياه للحد من الاستهلاك المفرط للمياه، وضمان خدمات نوعية لجميع البشر خاصة في البلدان الفقيرة.

فما هي أخلاقيات المياه ؟ وما مدى تطابقها مع مبادئ الشريعة الإسلامية ؟

للإجابة على هذه الإشكالية نقترح الخطة التالية:

المبحث الأول: أزمة الماء وتداعياتها نذكر فيه تقرير الأمم المتحدة حول أزمة المياه وخاصة في

بلدان العالم الثالث.

المبحث الثاني: الماء كحق من حقوق الإنسان نتطرق فيه لإعلان الأمم المتحدة في الحق على

الحصول على ماء نظيف وبعض الدول التي نصت صراحة على حق الحصول على الماء الصالح للشرب.

المبحث الثالث: نظام أخلاقيات المياه كمفهوم جديد لأخلاقيات المياه

المبحث الرابع أخلاقيات المياه في الدين الإسلامي ونبحث في أخلاقيات المياه في القرآن والسنة

والفكر الإسلامي.

المبحث الأول: أزمة الماء وتداعياتها

يملك العالم كميات هائلة من المياه العذبة ومع ذلك فإن توزيعها يتم بشكل غير عادل، وبسبب سوء الإدارة ومحدودية الموارد والتغيرات البيئية القائمة أصبح نصف سكان المعمورة محرومين من مياه الصالحة للشرب ومن مرافق التطهير الصحي.

تشير تقارير الأمم المتحدة عن تنمية الموارد المائية إلى وجود أزمات كبيرة في مجال الخدمات المائية تعاني منها النظم الإدارية المكلفة بالموارد المائية فرغم التقدم الهائل في توفير كميات المياه العذبة على الصعيد العالمي فإن الكثير من البشر مازالوا محرومين من المياه الصالحة للشرب ومن مرافق التطهير. وإذا استمرت الأوضاع على هذه الوتيرة فإن مناطق كإفريقيا جنوب الصحراء ومنطقة الشرق الأوسط والقرن الأفريقي، وجزء كبير من آسيا لن تتمكن من تحقيق هدف الأمم المتحدة الإنمائي القاضي بتخفيض نسبة الأشخاص الذين لا يحصلون على المياه الصالحة للشرب والذين لا يمكنهم الحصول على مرافق التطهير الصحي إلى النصف بحلول عام 2015، وإن سوء الإدارة والفساد وغياب المؤسسات الملائمة ونقص الاستثمارات في بناء القدرات التقنية والبشرية، كلها عوامل ساهمت في هذا الوضع.¹

كما تركز هذه التقارير على أن المياه مسؤولية مشتركة وتؤكد على أن الحكم السليم في إدارة موارد العالم المائية جزء هام من خطة القضاء على الفقر المائي، وتكشف أن النظم الإدارية تتجاوز مستوى الحكومات لتشمل السلطات المحلية والقطاع الخاص والمجتمع المدني.²

هذا وقد صرح مدير اليونسكو كويشرو ماتسورا في 2006 أثناء انعقاد المنتدى العالمي الرابع للمياه بمكسيكو بأن " الحكم السليم أساسي لإدارة حاجتنا المتزايدة من المياه العذبة وضروري لمكافحة الفقر، وليس هناك خطة نموذجية للحكم الجيد، ذلك أن وضع مثل هذه الخطة أمر معقد ويجب أن يتسم بالحركة بحسب الحالات، لكن الخطط يجب أن تستقطب المؤسسات الملائمة وأطر العمل القانونية الفعالة والمتينة على المستوى الوطني والإقليمي والمحلي والموارد البشرية والمالية الكافية"³

وأمام هذا الوضع الذي ينذر بتأزم مسألة المياه في أماكن كثيرة من العالم بل حتى في المناطق التي لا تعاني من أزمة مياه في الوقت الحاضر، بات من الضروري الحث على الحفاظ على الموارد المائية والنظر إلى مستقبل هذه المادة الضرورية لحياة الإنسان واستمرارها، فبدأ الاتجاه والدعوة إلى التنمية المستدامة للموارد المائية حفاظاً على حق الأجيال القادمة في المياه، وكان ذلك بعد انعقاد قمة البيئة والتنمية في ريو دي جانيرو بالبرازيل عام 1992، فشهدت التنمية المستدامة اهتماماً كبيراً على الصعيد العالمي والوطني والإقليمي تطبيقاً لجدول أعمال القرن الواحد والعشرين الذي أعلنته الأمم المتحدة بعد القمة، وأصبح موضوعاً متداولاً في مختلف المنتديات والمؤتمرات العلمية والسياسية، وأخذ قسماً من اهتمام الباحثين خاصة فيما يتعلق بالموارد المائية حيث يجب أن تستخدم بشكل مستدام يحقق الرفاهية للجيل الحاضر دون الإضرار بحقوق الأجيال القادمة، ولم تعد احتياجات الإنسان

الأساسية ورفع مستوى المعيشة، وتوفير المياه الصالحة للشرب والصرف الصحي هدفا من أهداف التنمية، بل أصبحت من أبرز حقوق الإنسان التي يجب احترامها.

المبحث الثاني: الماء حق من حقوق الإنسان

لقد تبنت لجنة الأمم المتحدة للحقوق الاجتماعية والإنسانية والثقافية حق الإنسان في الصحة وأضافتها للميثاق وتم الإعلان صراحة في القرار 292 / 64 التي أعلنت فيه حق الإنسان في الحصول على المياه والصرف الصحي في الدورة الرابعة والستون بتاريخ 28 جويلية 2010⁴.

وبناء على ذلك عدلت كثير من الدول⁵ دساتيرها لتنص على الملكية العمومية للموارد المائية، ونصت على أن المياه الصالحة للشرب والصرف الصحي حق من الحقوق الأساسية للإنسان، وانطلقت لإعداد سياسة وطنية تقوم على الإدارة التضامنية للمياه بما في ذلك مبدأ مشاركة المستخدمين في تسيير قطاع المياه في جميع المستويات كالخطيط والإدارة والمراقبة.

المبحث الثالث: نظام أخلاقيات المياه في القانون

ظهر مصطلح أخلاقيات المياه بعد انعقاد المنتدى العالمي الأول للمياه في مراكش عام 1997، حيث تم الاتفاق على ضرورة وضع أسلوب أخلاقي للحفاظ على المياه والحد من هدرها، والعمل على تسييرها بعقلانية تأخذ في الحسبان مبدأ الاستدامة والإنسانية في استخدام الموارد المائية، فقضية المياه تستدعي وضع أسس جديدة من الجانب الأخلاقي والإنساني في ظل الأوضاع المائية الحالية، فهناك فئة من البشر يستهلكون أكثرية المياه ويستخدمونها لصالحهم بينما يعيش الملايين من الناس بدون مياه صالحة للشرب وبدون صرف صحي ويتعرض ملايين من الأطفال للموت والأمراض بسبب تلوث المياه.

ودار النقاش طويلا في الملتقيات والمؤتمرات التي تلت، وسعت كثير من المنظمات الدولية المهتمة بشؤون المياه، وبذلت مجهودات كبيرة من قبل المختصين، لتصدر منظمة اليونسكو نظام أخلاقيات المياه code of water ethics كما تم إنشاء الشبكة الدولية للأبحاث وأخلاقيات المياه (RENWA) Global Research and Ethical Network Embracing water والتي تعمل في نطاق اللجنة الدولية لأخلاقيات العلوم والتقنية التابعة لمنظمة اليونسكو (COMEST(World Commission on Ethics of Sience and Technologie⁶.

كما تم تأسيس ثلاثة مراكز إقليمية عام 2001 وهي على التوالي

المركز الأول في استراليا يعمل في منطقة جنوب شرق آسيا والمحيط الهادي بالتنسيق مع الجامعة

الأسترالية

المركز الثاني في النرويج يعمل في المنطقة الإسكندنافية وشمال البلطيق بالتنسيق مع مجلس

المياه النرويجي

المركز الثالث في مصر يعمل في المنطقة العربية وبالتعاون مع وزارة الموارد المائية والري تحت اسم

المركز الإقليمي للأبحاث والدراسات عن أخلاقيات استخدام المياه⁷.

وتعمل هذه المراكز الثلاثة تحت إشراف الشبكة الدولية للأبحاث وأخلاقيات المياه وتسعى لنشر المعرفة وتبادل الخبرات وتحسين السلوكيات الاجتماعية ورفع الوعي ونشر قصص النجاح في مجال أخلاقيات المياه⁸.

ولقد قام المركز الإقليمي لأخلاقيات المياه بالقاهرة بتدشين الشبكة العربية لأخلاقيات المياه Arab Network for Water Ethics بالتعاون مع اليونسكو والعديد من المنظمات الحكومية وغير الحكومية وتم اعتماد الشبكة عضوا تحت مظلة المجلس العربي للمياه لتكون أداة فاعلة على مستوى المنطقة في نشر ثقافة أخلاقيات المياه والسعي لإيجاد سبل التعاون بين العاملين في قطاع المياه ومما جاء ضمن أهداف الشبكة:

الاستفادة من الخبرة الواسعة في مجال الإدارة المائية في المنطقة العربية
- التعاون مع مراكز البحث والمؤسسات التعليمية، والصناعية، والمنظمات الحكومية وغير الحكومية

تسليط الضوء على دور المتغيرات الاجتماعية والثقافية في حل النزاعات المتعلقة بالمياه وتعزيز أخلاقيات التعاون في الأنهار العابرة للحدود.

إشراك جميع أصحاب المصلحة في استكشاف القضايا المتصلة بأخلاقيات استخدام المياه العذبة
تعزيز الوعي بالقضايا الاجتماعية والثقافية والأخلاقية في الجوانب التقنية والسياسية لإدارة المياه

تشجيع البحوث المبتكرة في القضايا المتصلة بالمياه
بناء القدرات للأفراد والمهنيين الشباب في قطاع المياه، مع التركيز على جوانب الاتصال والتفاوض في حل النزاعات⁹.

وفي 2000 بعد انعقاد المنتدى العالمي الثاني للمياه في هولندا تم التطرق إلى التحديات التي تواجه إدارة المياه والمتمثلة في الحاجات الرئيسية من المياه، وضمان الأمن الغذائي، وحماية الأنظمة الحيوية، والمشاركة في تسيير الموارد المائية، وإدارة المخاطر¹⁰.

إن أخلاقيات استخدام المياه كما طرحها الاتحاد الأوروبي للمياه¹¹ يرى أن يتم أداء قسم للأفراد العاملين في مجال إدارة الموارد المائية مثلما يتم بالنسبة للعاملين في المهن الأخرى كالطب والمحاماة وغيرها، وانتهى الاتحاد إلى وضع مسودة لوثيقة أخلاقيات المهنة في قطاع المياه بعد المنتدى العالمي الثاني للمياه تنص على ما يلي:

" يتوقع من أعضاء الاتحاد أن يستخدموا تأثيرهم بأقصى درجة وأن يتصرفوا بأقصى قدراتهم للحفاظ على وضع مائي مستدام بالطرق التالية:

أن يعمل على تشجيع استخدام المياه المنصف والعادل والمستدام والأخذ بعين الاعتبار احتياجات البيئة.

ألا يسمح عن علم أو عن قصد باستنزاف المياه.

ألا يسمح عن علم أو عن قصد بتعريض البيئة المائية أو الموارد المائية للضرر بسبب صرف كميات غير مقبولة لأي مادة ملوثة فيها.

أن يعي بأن مساهمته في توفير خدمات المياه هي مساهمة هامة في تحقيق الرفاه والتقدم الإنساني.

أن يشجع على استخدامات المياه غير الضارة بها أو للبيئة الحيوية التي تعتمد عليها، وأن يعزز هذه البيئة قدر المستطاع.

أن يعتنق احتياجات المجتمع ويتبناها.

أن يشجع مبادئ التكامل في إدارة المياه والبيئة بمفهومها العريض.

أن يستخدم حكمته في خدمة المجتمع وأن يسعى باستمرار إلى التعلم

أن يكون قدوة للآخرين في تصرفه المسؤول نحو البيئة

ألا يشترك في أي عمل أو تصرف فاسد وأن يحافظ على تصرف مهني عالي المستوى ليكون مثالا للآخرين¹².

كما أن الأكاديمية الأمريكية لمهندسي الموارد المائية وهي منظمة غير ربحية تأسست في 2004 من قبل مهندسي الموارد المائية الذين كانوا أعضاء في الجمعية الأمريكية للمهندسين المدنيين ومعهد الموارد المائية تهدف إلى تحسين الممارسة، والنهوض بمهنة هندسة الموارد المائية مع الاعتراف بالممارسة الأخلاقية لهندسة الموارد المائية، في المجالات التالية: تسيير السدود، الصرف الصحي، إدارة الفيضانات، المياه الجوفية، قانون المياه وغيرها... وقد تبنت في عملها نفس المبادئ والأسس لأخلاقيات استخدام الموارد المائية فوضعت كود الأكاديمية الأمريكية لمهندسي الموارد المائية¹³.

المبحث الرابع: نظام أخلاقيات المياه في الدين الإسلامي

ومما ينبغي تسجيله في هذا المجال أن هذه المبادئ التي تم التوصل إليها في مجال أخلاقيات المياه تتماشى مع ما يدعو إليه ديننا الحنيف، فإذا نظرنا إلى القرآن الكريم، وإلى أحاديث الرسول الكريم صلى الله عليه وسلم، وفي الفقه الإسلامي فإن الماء يكتسي أهمية كبيرة في القرآن الكريم حيث تكرر ذكره 63 مرة، واعتبره الله نعمة أنعم بها على عباده ومخلوقاته، وجعله أساسيا لبداية الحياة واستمرارها فقال تعالى: (وجعلنا من الماء كل شيء حي)¹⁴ ومن أهم ما جاء في القرآن الكريم بشأن الماء قوله تعالى في شأن قسمة الماء بين قوم صالح والناقة: (ونبئهم أن الماء قسمة بينهم كل شرب محتضر)¹⁵.

أما في أحاديث الرسول صلى الله عليه وسلم فقد قال: " الناس شركاء في ثلاث الماء والنار والكأ " فقرر الملكية العامة للمياه، ومنع السيطرة على المياه العامة كالأنهار الكبيرة والبحار، ومن ثم اتجهت عناية الفقهاء المسلمين باستنباط أحكام المياه في الكتب الفقهية ومع تطور الحضارة الإسلامية واتساع رقعة الدولة الإسلامية، وورود مسائل جديدة فيما يخص حيازة المياه وملكيته وقسمتها وتوزيعها في مختلف الاستعمالات، سواء الاستعمالات الصناعية أو الزراعية أو المنزلية، والأعراف المائية وأحكام الضرر، وحريم الآبار والأنهار والعيون¹⁶.

أما فيما يخص مبادئ العدالة الاجتماعية فإنها من أهم أساسيات الفكر الإسلامي¹⁷ وبخاصة في مسألة حق الحصول على الماء وتحريم منع المياه على الإنسان أو الحيوان وحتى في المجال الزراعي، فقد قرر الفقهاء عدم منع الماء مع تحديد أولويات استخدام المياه في مجال الاستهلاك المنزلي أو الزراعي أو الصناعي¹⁸.

وفي مجال المحافظة على المياه وحمايتها، فالماء نعمة يجب المحافظة عليها وحمايتها¹⁹ من كل تبديد أو إسراف، أو تلويث، فقد أمر النبي صلى الله عليه وسلم بعدم الإسراف في كل الأحوال فقال: " لا تسرف ولو كنت على نهر جار"²⁰ وإن كان في الوضوء والعبادة فهو ينسحب حكمه على سائر الاستعمالات، ونهى أن يبال في الماء الراكد²¹، وقال: " اتقوا الملاعن الثلاث الماء والظل والطريق"²².

وفي مسألة الشفافية والمشاركة في التسيير فكما مر الحديث: " الناس شركاء في ثلاث الماء والنار والكلأ " فإنه يعني الملكية المشتركة كما يعني مشاركة المستخدمين في التسيير والإدارة، ولقد شهدت الحضارة الإسلامية تطبيقات عملية لهذه المبادئ في تسيير الموارد المائية وحل النزاعات المتعلقة بالمياه في كثير من المناطق، ومن الأمثلة على ذلك محكمة المياه ببلنسية في الأندلس وتوزيع مياه السواقي والأنهار²³.

أما مسألة اعتبار تسعير الماء فإن الفقهاء قرروا إمكانية ملكية الماء المحرز في الصهاريج والأنابيب والقارورات الذي يستولي عليه الإنسان ببذل جهد مالي أو بدني ومن ثم فإن له بيعه وأخذ الثمن لقاء المجهود الذي بذله أو التكلفة التي تحملها، إذن فمسألة استرداد التكاليف أمر نظمته الشريعة الإسلامية ولكن لا يبقى على إطلاقه فيجب مراعاة الظروف الاجتماعية للمستخدمين.

ويمكن أن نعتبر أن أهم مبادئ أخلاقيات المياه في الشريعة الإسلامية هو التأكيد على أفضلية البشر²⁴ على سائر المخلوقات وأن تسخير جميع المخلوقات للإنسان، قال تعالى: (ولقد كرمنا بني آدم وحملناهم في البر والبحر ورزقناهم من الطيبات وفضلناهم على كثير ممن خلقنا تفضيلاً)²⁵، ومعلوم أن هذا التكريم والتفضيل هو مناط التكليف والمسؤولية تجاه البيئة بصفة عامة، والموارد المائية بصفة خاصة.

خاتمة:

إن أخلاقيات استخدام المياه كما تبنتها مختلف الهيئات تتماشى مع تعاليم ديننا الحنيف ولها دور كبير في ترشيد استخدام المياه والمحافظة على الثروة المائية كما ونوعاً، وتلعب دوراً مهماً في التشريعات والقوانين المتعلقة بالمياه وتشكيل السياسة المائية للمجتمع.

كما يجب تفعيل دور أخلاقيات استخدام المياه في ميدان التربية والتعليم والتكوين بالإضافة لما يلعبه الإعلام من دور في نشر وترسيخ الثقافة المائية، ومن بين أهم المنابر المسجد لما له من تأثير على المجتمع.

المراجع

1. القرآن الكريم
2. وهبة الزحيلي، الفقه الإسلامي وأدلته، ج 5 ص دار الفكر دمشق ط 1، 1991
3. الونشريسي، المعيار المعرب، ج 8
4. ابن الرامي، الإعلان بأحكام البنين
5. سعيد بن حمادة، الماء والإنسان في الأندلس، دار الطليعة بيروت
6. سيد وقار حسيني، الفكر الإسلامي في تطوير مصادر المياه والطاقة، تسمية زكرياء زيتوني، دار فصلت للدراسات والترجمة والنشر، حلب، سوريا، ط 1، 1998
7. محمد القدوري، حيازة العقار وحيازة المنافع، دار الأمان، الرباط، ط 1، 2005
8. تقرير الأمم المتحدة " المياه مسؤولية مشتركة " مكسيكو 16 _ 22 مارس 2006 _ المنتدى العالمي الرابع
9. الأمم المتحدة الجمعية العامة، الدورة 64 بند 48 القرار 298 / 64 إعلان حق الإنسان في الحصول على المياه والصرف الصحي
10. وليد زباري، أخلاقيات المياه.. الوصايا العشر، صحيفة الوسط البحرينية العدد 1598
11. www.nwrc-egypt.org/rcwe/
12. M.A. Hefny Water management ethics in the framework of environmental and general ethics: The case of Islamic water ethics _ Water Ethics Marcelino Botín Water Forum 2007 .Ed: Taylor and Francis Group
13. ملتقى البيئة من منظور شرعي جامعة أدرار 4 ماي 2004
14. www.unesco.org
15. محمد بلغالي، سياسة الموارد المائية في الجزائر تشخيص الواقع وآفاق التطوير، مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، مداخلة قدمت للندوة الدولية الرابعة حول الموارد المائية في حوض البحر الأبيض المتوسط من تنظيم مخبر البحث في علوم المياه، المدرسة الوطنية المتعددة التقنيات الجزائر 22 _ 24 مارس 2008
16. سيد علي غبريد، أحكام الموارد المائية في الفقه الإسلامي، مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر كلية العلوم الإسلامية، 2011.
17. عبد الحميد المجالي، مبادئ ترشيد استهلاك المياه في الفقه الإسلامي، مجلة دراسات، الجامعة الأردنية، مجلد 32، العدد الثاني، تشرين الثاني، 2005.

الهوامش:

1. تقرير الأمم المتحدة " المياه مسؤولية مشتركة " مكسيكو 16 _ 22 مارس 2006 _ المنتدى العالمي الرابع للمياه.
2. نفسه
3. اليونسكو، بيان صحفي رقم 2006 / 14 في 19 مارس 2006

4. الأمم المتحدة الجمعية العامة، الدورة 64 بند 48 القرار 298 / 64 إعلان حق الإنسان في الحصول على المياه والصرف الصحي في: 26 جويلية 2010.
5. منها الأرغواي، فنزويلا، نيجيريا، بوليفيا
6. علي نور الدين إسماعيل، المنظور الاقتصادي والبيئي لأخلاقيات استخدام المياه صحيفة الاقتصادية الالكترونية الأربعاء 7 فبراير 2007 العدد 4867
7. نفسه http://www.aleqt.com/2007/02/07/article_7828.html
8. المركز الإقليمي للأبحاث والدراسات في أخلاقيات المياه / www.nwrc-egypt.org/rcwe/
9. نفسه
10. وليد زباري، أخلاقيات المياه.. الوصايا العشر: صحيفة الوسط البحرينية العدد 1598 - الأحد 21 يناير 2007م
11. اتحاد مهني غير حكومي يضم 29 جمعية من جمعيات المياه الوطنية في دول الاتحاد الأوروبي والتي تضم المختصين والعاملين في مجالات المياه المختلفة.
12. وليد زباري، مرجع سابق.
13. www.aawre.org/about.cfm
14. الأنبياء آية 30.
15. القمر آية 28
16. أنظر وهبة الزحيلي، الفقه الإسلامي وأدلته، ج 5 ص 588 دار الفكر دمشق ط 1، 1991. الونشريسي، المعيار العربي، ج 8. ابن الرامي، الإعلان بأحكام البنين. سعيد بن حمادة، الماء والإنسان في الأندلس، دار الطليعة بيروت.
17. سيد وقار حسيني، الفكر الإسلامي في تطوير مصادر المياه والطاقة، تسمية زكرياء زيتوني، ص 154 _ 195، دار فصلت للدراسات والترجمة والنشر، حلب، سوريا، ط 1، 1998
18. محمد القدوري، حيازة العقار وحيازة المنافع: دار الأمان، الرباط، ط 1، 2005: ص 111 _ 121.
19. سليمان قوراري، حماية الماء في الشريعة الإسلامية، ملتقى البيئة من منظور شرعي جامعة أدرار 4 ماي 2004.
20. رواه ابن ماجه
21. أحمد بن حنبل
22. أحمد بن حنبل وأبو داود
23. سعيد بن حمادة، الماء والإنسان في الأندلس، ص 41 _ 47.
24. M.A. Hefny Water management ethics in the framework of environmental and general ethics: The case of Islamic water ethics _ Water Ethics Marcelino Botín Water Forum 2007. Ed: Taylor and Francis Group
25. الإسراء آية 70.

Règles et instructions pour publier dans la Revue

La Revue de droit et des sciences humaines de la faculté de droit et des sciences politiques de l'Université de Djelfa est une revue scientifique spécialisée, à comité de lecture, qui apparaît chaque semestre. Elle est réservée aux enseignants chercheurs ; elle leur offre la possibilité de publier leurs travaux de recherches et études à caractère académique, en langue arabe, mais aussi en français et en anglais.

La Revue encourage vivement les enseignants de droit et des sciences sociales et humaines des Universités algériennes et d'ailleurs à envoyer leurs articles scientifiques à l'adresse email indiquée ci-dessous.

Les articles doivent impérativement satisfaire aux conditions de méthodologie et d'originalité ; ils doivent être d'actualité, ne pas avoir déjà été publiés sous quelque forme ou à quelque titre que ce soit.

Tout article, pour être publiable :

- ne doit pas dépasser les 20 pages ;
- doit être accompagné d'un résumé en français ou en anglais s'il est rédigé en arabe.

Les articles doivent être envoyés en support papier et cd à l'adresse suivante:

Université Ziane Achour de Djelfa
Faculté de droit et des sciences politiques
Bureau de la Revue de droit et des sciences humaines
Ou par courrier électronique à l'une des adresse
suivantes :
drbrahimb@yahoo.com

Président d'honneur :

Pr CHOUKRI Ali, Recteur de l'Université de Djelfa

Directeur de la Revue :

Dr MOKHTARI Mourad

Responsable de Publication :

Dr BENDAOUD Brahim

Rédacteur en chef :

Pr BOUGHEZALA Med Nacer

Rédacteurs en chef adjoints :

Dr TAIBA Ahmed CHELLALI Réda FACHAR Attallah

Secrétariat :

BENATTIA Nora

SAADI Zohra

BEN MASSOUD Hadda

Comité scientifique :

- | | |
|---|---|
| - Pr Khir Din sib, Université Telemcen | - Dr H. Khodja Nacer, Université de Djelfa |
| - Dr Benrokia Benyoucef, Université de Blida | - Dr Benzine M. Lamine, Université d'Alger |
| - Dr Bennacer Ahmed, Université d'Alger | - Pr M. S. Saadallah, Université de Moussel |
| - Dr Lahrech Assaad M., Université de Djelfa | - Dr Khenniche Snouci, Université de Djelfa |
| - Dr Khaldi Kheira, Université de Djelfa | - Dr Hassan Hicham, Université de Djelfa |
| - Dr Kadri M. Tahar, Université de Djelfa | - Dr Benalia Hamid, Université de Djelfa |
| - Dr Hammadi Noureddine, Université de Djelfa | - Dr Gharbi Ghali, Université d'Alger |

Comité de rédaction :

- | | | |
|-------------------------|---------------------|------------------|
| - Benhaffaf Smail | - Amrane Mohamed | - Sebti Mohamed |
| - Benahmed abdalmounaïm | - Fairam F. Zohra | - Sbâa Ziane |
| - Bachir Hafida | - Belgomari Houda | - Daoudi Sahra |
| - Harchaoui Allane | - Ali Khodja Kheira | - Adli abdelkrim |
| - Mahdid Hamid | - Demache benazzouz | - Chennouf Laïd |
| - Sdara mohamed | | |

UNIVERSITE ZIANE ACHOUR DE DJELFA



REVUE DE DROIT ET DES SCIENCES HUMAINES

**Revue scientifique semestrielle de l'université de Zian
Achour- Djelfa**

Numéro 11 Juin 2012



Dépôt legal: 2099-2007

ISSN: 1112-8240